



التناسب والتلازم في أسلوب الحذف :

## دراسة في البلاغة العربية

الدكتور محمد وكريم أستاذ  
باحث بشعبة اللغات والتواصل  
بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير  
المتابعة لجامعة ابن زهر بأكادير  
المغرب .

## ١ - تأطير :

نعني بالتناسب في هذه الدراسة ما ينتسب به الشيء إلى الشيء في القول عند البلاغيين ؛ أي العلائق التي تنتظم المعطيات النصية في العبارة البلاغية فتتحو بها إلى الترابط والتلاؤم وتترع عنها التشارد . إنها أشكال التلازم التي تجمع أشتات الكلام وأجزائه والتي تجسد في عمقها روح العقل في المعطى اللغوي المنسجم وتكشف عن صحة المنطق الواصل بين المعاني والدلالات .

وهذا " التلازم " الذي يحكم أجزاء القول السليم والبليغ يظهر من خلال ثلاثة مستويات تعبيرية تشكل الصيغ العامة لمناحي الكلام وهي : أولاً ، العبارة التامة التي جميع أجزائها مثبتة . وثانياً ، العبارة التي تتطوي على الإبدال ، ويعني وضع عنصر لغوي مكان آخر لعلاقة منطقية ودلالية بين معنييهما تسمح هذه العلاقة بأن ينوب الأول مناب الثاني . ثم ثالثاً ، العبارة القائمة على الحذف ؛ أي التي جزء منها محذوف . وهذا ما سنهتم به في هذه الدراسة .

وعليه ، سنتناول الحذف بوصفه ظاهرة أسلوبية بارزة متصلة بالتناسب والتلازم في البلاغة العربية بصفة عامة ، وبالتحديد عند أبي محمد القاسم السجلماسي (ت ٧٠٤ هـ) من خلال من خلال مؤلفه البلاغي : " المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع " ؛ حيث سننكب على بيان الرابط بين المثبت والمحذوف وعلى رصد أنماط التعلق بين الطرفين. أي أننا سننحو إلى تتبع النسب التي يراها صاحب "المنزع" أساس صحة تركيب أسلوب الحذف والتي تسوغ عنده الاستغناء عن جزء ما من الكلام.

## ٢ - الحذف والتناسب عند البلاغيين قبل السجلماسي:

يعد الحذف من سنن العرب في كلامها. تركبه لتتسع في معانيها، وتظهر به قوة لغتها وسعتها. إلا أن ركوبه لا يتم بإسقاط جزء من الكلام والاستغناء عنه كيف اتفق ذلك. بل ينضبط بناؤه واشتغاله لشرط أساسي هو ورود دليل في المثبت من الكلام يؤشر على المحذوف. ف« لا بد عند وقوع الحذف من دليل يدل على المحذوف يتمثل في قرينة أو قرائن مصاحبة حالية أو عقلية أو لفظية»<sup>١</sup>؛ وهذا هو موقع التناسب من أسلوب الحذف.

إن الحذف من هذا المنظور مبدأ جمالي كبير يستثمر من وجهة النظر التي تشغلنا هنا كثيرا من أسباب التعلق بين المعطيات القولية. فإذا كان الإبدال يؤطر النسب بين البديل والمبدل منه فإن الحذف أيضا يؤطر النسب بين المثبت والمحذوف. وهذا تصور أخذ به القدماء من اللغويين والبلاغيين، وتمثلوه في معالجاتهم وجعلوه شرطا لصحة الحذف وجودته. وسوف نستدل هنا ببعض نصوصهم.

قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): « والحذف في كلامهم (يقصد العرب) كثير، إذا كان في الكلام ما يدل عليه»<sup>٢</sup>.

وقال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): « وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»<sup>٣</sup>.

وقال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ): « يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه»<sup>٤</sup>.

وقال ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ): « والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضرورها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف. فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف فإنه لغو من الحديث لا يجوز بوجه ولا سبب»<sup>٥</sup>.

وقال ابن أبي الإصبع (ت ٦٥٤ هـ) في معرض تعريفه لهذا الأسلوب: « وهو حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه، أو للاستغناء بالقرينة»<sup>٦</sup>.

إن هذه النصوص التي أثبتناها وغيرها التي تناولت مبحث الحذف تركز جميعها على عنصر "الدلالة" في أسلوب الحذف. وهذه "الدلالة" هي مناط التعلق بين المعنى المثبت والمعنى المحذوف، وهي التي تسعف المتلقي على تأول الطبيعة التركيبية للمحذوف وعلى تعيينه. فالمتلقي يقدر المحذوف انطلاقا من المثبت، ويصح تقديره بصحة العلاقة بينهما وبقوة الوصلة والاشتراك بين الحيزين. وبذلك، فما يعمله المتلقي حين يكون إزاء الحذف هو استلزام المحذوف قياسا على المثبت وبناء على النسبة بينهما. وما يعمله المتكلم هو

إسقاط جزء من الكلام لوجود ما يدل عليه، حيث لا يجنح إلى الحذف إلا بعد أن يتبين في الكلام ما يقوم مؤشرا على الساقط، وبعد أن تتضح له العلاقة التي تمكن من تصوره.

وقد انقسم البلاغيون بخصوص تحديد طبيعة الدليل في أسلوب الحذف إلى قسمين: فمنهم من جعله عاما مفتوحا يستشفه المتلقي بإعمال الفكر والذوق، إذ تجنبوا الدخول في تحديد طبيعته وصنوفه بعدا عن إرهاق كاهل البلاغة العربية بالتجزئ والضببط المفرط. وعلى رأس هؤلاء عبد القاهر الجرجاني الذي انصب جهده على بيان الأسس الفنية والجمالية لأسلوب الحذف في القرآن والشعر دون أن يحاصر نفسه بضوابط العقل والنظر. ويمكن أن يضاف إليه كل من أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) وابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ) وغيرهما وإن كان هناك اختلاف كبير بينه وبينهما في طريقة تناول. ومن البلاغيين من اجتهد في بيان نوعية الدليل في أسلوب الحذف وتعداد أنواعه، خاصة أولئك الذين ارتبطوا بالنظر العقلي أو لهم صلة ما به. نذكر منهم على نهج التمثيل الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) وبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ). وسنقتصر هنا على معالجة القزويني دون الآخرين لتقاطع معالجتهم وشدة تشابهها فهما وتمثيلا.

وعليه، يرى القزويني أن « أدلة الحذف كثيرة»<sup>١</sup>. وذكر منها في « الإيضاح » ما هو أساسي بالنسبة إليه، وأحصى منها أربعة تتراوح في أساسها بين الدلالة العقلية ودلالة العادة.

أ - دلالة "العقل" على الحذف و"المقصود الأظهر" على تعيين المحذوف. مثال ذلك قوله تعالى: ( حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ )<sup>٢</sup>، وقوله تعالى: ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ )<sup>٣</sup>.

فإن « العقل يدل على الحذف لما مر والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير حرم عليكم تناول الميتة وحرم عليكم نكاح أمهاتكم لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها ومن النساء نكاحهن»<sup>٤</sup>.

ب - دلالة "العقل" على الحذف وعلى التعيين، مثل قوله تعالى: ( هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظللٍ من الغمام )<sup>١٢</sup>.

أي عذاب الله وأمره. فالعقل هنا دل على استحالة مجيء الله عز وجل، لأن المجيء من سمات الحادث. وبالتالي فإن الذي جاء هو عذاب الله، وهو المحذوف لدلالة العقل عليه.

ج - دلالة "العقل" على الحذف و"العادة" على التعيين، نحو قوله تعالى: ( فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ )<sup>١٣</sup>.

لقد « دل العقل على الحذف فيه لأن الإنسان إنما يلام على كسبه. فيحتمل أن يكون التقدير في حبه لقوله: ( قد شغفها حب ) وأن يكون في مرادته لقوله: ( تراود فتاها عن نفسه ) وأن يكون في شأنه وأمره فيشملهما. والعادة دلت على تعيين المرادة لأن الحب المفروض لا يلام الإنسان عليه في العادة لقهره صاحبه وغلبته إياه، وإنما يلام على المرادة الداخلة تحت كسبه التي يقدر أن يدفعها عن نفسه»<sup>١٤</sup>.

د - دلالة "العادة" على الحذف وعلى التعيين، كقول الذي يُقَدِّمُ على فعل شيء مثل القراءة أو القيام أو القعود أو الأكل: «باسم الله»، حيث تؤثر العادة الشرعية على أن المحذوف في هذا المقام هو: « باسم الله أقرأ» أو «أقوم» أو «أقعد» أو «أكل»، لأن من سنن الشرع أن يتلو الإنسان البسمة قبل شروعه في أي عمل.

ولقد أورد الزركشي هذه الأدلة في برهانه<sup>١٥</sup>. ومثل لها بالشواهد القرآنية ذاتها التي استشهد بها القزويني، ونسب إليه بعض النقول. وسار السيوطي في إتقانه على مهيع الزركشي، وتقبل معالجته وسار في الدرب الذي رسمه. حيث نقل عنه كعادته الأدلة وشروحها وأمثلتها<sup>١٦</sup>.

إلا أن الملاحظ، وهو أمر يتصل بصلب اهتمامنا، هو أن هذه الأدلة لا تعني محض التعلق بين طريفي الحذف كما سنرى عند بلاغيي المغرب في القرن الثامن للهجرة. إنها أدلة تكشف عما يستند إليه المتلقي ليدرك أن الكلام يتضمن الحذف. وتساعد بذلك على

تقدير المحذوف وتعيينه. وبذلك لا تجسد حقيقة التناسب بين المثبت والمحذوف ومنطق التلازم بينهما.

ولعل الزركشي قد انتبه إلى هذا الأمر وتبين له أنه لا بد من تصور الوضع التركيبي للعنصر المحذوف، وبالتالي تحديد علاقته ونمط ارتباطه بالمثبت. وهكذا زاد على القزويني إضافة مهمة تتمثل في اشتراطه في أسلوب الحذف دلالتين أساسيتين تؤطران تركيب الحذف وتحاصران نمط اشتغاله الأسلوبي هما: الدلالة الحالية والدلالة المقالية. تتمثل الأولى في سياق الكلام وغرضه وفي السماع وجري الذكر وما شاكل ذلك. وتتجلى الثانية، وهي التي تعيننا هنا بالأساس، في العلاقات التركيبية التي تصل بين المثبت والمحذوف، كالعلاقة بين الفعل والفاعل، وبين الفعل والمفعول، وبين المبتدأ والخبر، وبين الصفة والموصوف، وبين المعطوف والمعطوف عليه، وبين المضاف والمضاف إليه، وبين الشرط وجوابه وغير ذلك. وهي في عمقها علاقات ذهنية يتلازم بها العنصران: المثبت والمحذوف. يقول الزركشي شارحا القرينتين:

« منها (يقصد شروط الحذف): أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف؛ إما من لفظه أو من سياقه، وإلا لم يتمكن من معرفته، فيصير اللفظ مخلا بالفهم، ولئلا يصير الكلام لغزا فيهجن في الفصاحة، وهو معنى قولهم: لا بد أن يكون فيما أُبقي دليل على ما أُلقي. وتلك الدلالة: مقالية وحالية. فالمقالية قد تحصل من إعراب اللفظ. وذلك كما إذا كان منصوبا، فيعلم أنه لا بد له من ناصب. وإذا لم يكن ظاهرا لم يكن بد من أن يكون مقدرًا. نحو: أهلا وسهلا ومرحبا. أي: وجدت أهلا، وسلكت سهلا، فصادفت مرحبا... والحالية قد تحصل من النظر إلى المعنى... كما في قولهم: فلان يحل ويربط. أي يحل الأمور ويربطها، أي ذو تصرف»<sup>١٧</sup>.

وبهذا، يتضح من هاتين الدالتين أنهما قرينتان تسوغان الحذف في الكلام وتصلان المثبت بالمحذوف، خاصة الدلالة المقالية التي تجسد منطق التناسب وتستتضمّر مبدأ الترابط.

وقد توضحت بعض ملامح هذه الدلالة المقالية عند مجموعة من البلاغيين، وذلك عند حديثهم عن أوجه الحذف وأنواعه. فقد استقصوا أنواع عديدة لأسلوب الحذف تمثل

مختلف تجليات هذا الأسلوب في الكلام مثل: حذف المبتدأ وإقامة الخبر مقامه، وحذف الخبر وإقامة المبتدأ مقامه، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وحذف المضاف إليه وإقامة المضاف مقامه، وحذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وهلم جرا. فالناظر في تركيب هذه الأنواع يلمس روح التعلق بين طرفي الحذف فيها، وهي روح تستند إلى الدلالة المقالية وتجسد العلاقة التركيبية بين المثبت والمحذوف. وهي في أساسها - كما قلنا - تكشف عن التلازم المنطقي بين الطرفين.

وللتمثيل تستوقفنا معالجة ابن الأثير ( ت ٦٣٧ هـ ) لامتلاكها قدرة تمثيلية هامة في هذا الشأن. فقد قرر البلاغي في مستهل كلامه عن "إيجاز الحذف" أن الأصل في جميع أنواع الحذف أن يوجد في الكلام ما يدل على المحذوف<sup>١٨</sup>. وعندما قرر ذلك فإنما كان حريصا على أن تؤخذ العلاقة التركيبية والعقلية بين المثبت والمحذوف في أسلوب الحذف بالحسبان، بحيث يقوم المثبت مقام المحذوف دالا عليه بناء على تلازمهما التركيبي والعقلي. وفي ضوء هذا تناول ابن الأثير موضوع الحذف واستقصى صنوفه، ومثل لهذه الصنوف بالشاهد القرآني والشعري والنثري<sup>١٩</sup>، ووضع لها على غرار غيره من البلاغيين مصطلحات تكشف صياغتها على كونها تتطوي على منطوق العلاقة بين المثبت والمحذوف. ونظرا لكثرتها وتنوعها فليس في وسعنا في هذا المقام الوجيز أن نتعرض لها بالشرح والتحليل. وحسبنا أن نورد لها مجردة، فهي مع ذلك تفي بالغرض، لأن ما يهمنا فيها هو رصد الطبيعة التركيبية لطرفي الحذف قصد تبين نوع العلاقة التركيبية بين الطرفين. وهذه الصنوف هي كالآتي:

- الاكتفاء بالسبب عن المسبب.
- الاكتفاء بالمسبب عن السبب.
- حذف الفاعل والاكتفاء في الدلالة عليه بذكر الفعل.
- حذف الفعل وجوابه.

- حذف المفعول به.
- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.
- حذف المضاف إليه وإقامة المضاف مقامه.
- حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.
- حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها.
- حذف الشرط لدلالة الجواب عليه.
- حذف جواب الشرط لدلالة الشرط عليه.
- حذف القسم لدلالة القسم عليه.
- حذف "لو" لدلالة جوابها عليها.
- حذف جواب "لو" لدلالة "لو" عليه.
- حذف جواب "لولا" لدلالة "لولا" عليه.
- حذف جواب "لما".
- حذف جواب "أما".
- حذف جواب "إذا".
- حذف المبتدأ.
- حذف الخبر.

واضح من هذه الصنوف أنها تتضمن التعالق وتفترضه بين طرفين أحدهما مثبت والآخر محذوف يؤشر عليه الأول بموجب العلاقة التركيبية التي تربطهما.



وإذا انتقلنا إلى الاتجاه الفلسفي في النقد والبلاغة في القرن السابع للهجرة عند حازم القرطاجني ( ت ٦٨٤ هـ )، نجد لديه إشارة مقتضبة عن أسلوب الحذف لم يحد فيها عن تصور السابقين، حيث اشترط ورود دليل يدل على المحذوف. لكنه تناول هذا الأسلوب من الجانب المنطقي، خاصة من جانب القياس على اعتبار الشعر عنده قياس من الأقيسة الخمسة المعروفة عند الفلاسفة المسلمين. وعلى هذا الأساس يحذف من القياس الشعري حد من حدوده لدلالة الباقي عليه. يقول:

« ولا يحذف من المقاييس إلا ما يكون في قوة الكلام دليل عليه من مقدمة أو نتيجة أو قضية مستثناة »<sup>٢٠</sup>.

ومعروف أن العلاقة بين حدود القياس يحكمها الاستدلال؛ وبالتالي فإن صلة المحذوف بالمثبت في القياس الشعري هي لزومية، بحيث يدل أحدهما على الآخر دلالة لزوم.

ومع هذا كله، فإنه لم يظهر منطق التعلق والتناسب في أسلوب الحذف بجلاء وعمق إلا مع البلاغيين المنطقيين في القرن الثامن للهجرة، أمثال ابن البناء المراكشي ( ت ٧٢١ هـ ) والسجلماسي. فقد ارتبط عندهما الإيجاز بعامية والحذف بخاصة بمفهوم النسبة والعلاقة، واتضح عندهما مفهوم "الدلالة" في الحذف أكثر وتعلق أساسا بأوجه الترابط بين المثبت والمحذوف.

وهكذا يرى ابن البناء أن الإيجاز في الكلام يتحقق بوسيلتين بلاغيتين هما: الاكتفاء والحذف، دون أن يهتم بالقصر لكون بنيته لا تستجيب لروح التناسب التي توجد أساسا بين المحذوف والمثبت. وهاتان الوسيلتان تقومان عنده على مبدأ التعلق.

فأما الاكتفاء فيعرفه تبعا لذلك على أساس الترابط والتلازم. يقول:

« وأما الإيجاز والاختصار فمنه ما يقال له الاكتفاء، وهو أن يكتفى بأحد المتلازمين عن الآخر »<sup>٢١</sup>.

وقد مثل لقاعدته بأمثلة تتصل في مجملها بصنفيين من الارتباطات:

الصنف الأول هو الارتباط اللزومي، ويتحقق بوضوح في الشرطيات حيث جواب الشرط نتيجة لازمة عن مقدمة هي جملة الشرط، أي أن العلاقة بين الجملتين علاقة لزومية. ويرى ابن البناء أنه قد يحذف الجواب في الشرطيات لدلالة جملة الشرط عليه بموجب ما يربطهما من تلازم.

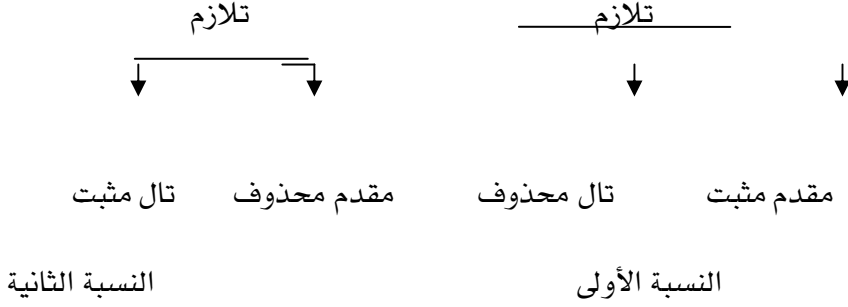
مثال ذلك قوله تعالى: ( كلا لو تعلمون علم اليقين )<sup>٢٢</sup> ، وتقدير المحذوف بناء على السياق والتلازم هو: لأقلعتم عن باطلكم.

الصنف الثاني هو الارتباط الخبري، ويتجلى في المثال الذي أورده ابن البناء في هذا الشأن بين اسم "إن" وخبرها، حيث حذف هذا الأخير ودل عليه اسم "إن" بالنظر إلى السياق وبالنظر أيضا إلى ما يجمع بين اسم "إن" وخبرها من ترابط عضوي. وهذا المثال هو قولهم: « إن مالا وإن ولدا »، وتقدير الخبر المحذوف يصير هذا القول: إن لنا مالا وإن لنا ولدا.

وفي ضوء هذا، اتجه ابن البناء العددي إلى رصد كيفية اشتغال أسلوب الاكتفاء في الأقاويل التي تتضمن بنية الأربعة المتناسبة؛ وذلك لما تنهض عليه أجزاء المتناسبة من قوة التلازم بحيث إن حذف جزء منها يجبر المتلقي على لحظ ذلك وتصوره قياسا على العلاقة بينه وبين الجزء المثبت. وعليه، فإنه يستغنى عن التالي في النسبة الأولى في المتناسبة لدلالة المقدم عليه بمقتضى الرباط الذي بينهما، ويستغنى عن المقدم في النسبة الأخرى لدلالة التالي عليه. وبهذا يظهر أن الذي يسمح بورود الحذف عند ابن البناء في المتناسبة هو الارتباط والتناسب بين المثبت والمحذوف. يقول ابن البناء:

« ويكتفى في الأشياء المتناسبة بذكر الطرفين، ويحذف الوسطان، فيكتفى بالمقدم من إحدى النسبتين، وبالتالي من الأخرى لأن الطرفين حاصران للوسطين ويدلان عليهما لأجل ارتباط التناسب»<sup>٢٣</sup>.

وتبعا لهذا، يمكن أن نتوضح تركيب الحذف في المتناسبة وعلاقته على الشكل الآتي:



إن نسبة المقدم إلى التالي في النسبة الأولى هي مثل نسبة المقدم إلى التالي في الثانية، وقد حذف التالي من الأولى والمقدم من الثانية واكتفي بالطرفين الباقيين ليدلا على المحذوفين بمقتضى ما يربطهما من تلازم. ويعتبر ابن البناء هذا الشكل الصياغة الأصلية لتركيب الحذف في المتناسبة.

ومن صوره قوله تعالى : ( وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء )<sup>٢٤</sup>.

يلحظ المتأمل أن هذه الآية في عمقها على مبنى المتناسبة. وقد لحقها الحذف، وتقدير المحذوف فيها: « وأدخل يدك في جيبك تدخل، وأخرجها تخرج بيضاء من غير سوء». فنسبة الأمر الأول إلى جوابه كنسبة الأمر الثاني إلى جوابه، غير أنه حذف الوسطان، واكتفي بالطرفين دالين عليهما باللزوم. بيان ذلك أنه حذف الجواب في النسبة الأولى وهو التالي ودل عليه فعل الأمر وهو المقدم دلالة لزوم، إذ العلاقة بين فعل الأمر وجوابه علاقة لزومية يعتبر بموجبها الجواب نتيجة مستلزمة عن مقدمة سابقة هي فعل الأمر. وفي النسبة الثانية حذف فعل الأمر وهو المقدم ودل عليه جوابه وهو التالي دالة لزوم أيضا. ويمكن توضيح هذا على الشكل الآتي:



وادخل يدك في جيبك / تدخل وأخرجها / تخرج بيضاء ...  
مقدم مثبت تال محذوف تال محذوف مقدم محذوف تال مثبت

النسبة الثانية

النسبة الأولى

ومن نماذج ذلك في الشعر قول أبي صخر الهذلي:

وإني لتَعْرُونِي لذكراكَ فترَةٌ      كما انتفض العصفورُ بِلَلِّهِ القَطْرُ<sup>٢٥</sup>

قال ابن البناء موضحا الاكتفاء في هذا البيت:

« نسبة فقرته إلى انتفاضته لأجل ذكر المخاطب كنسبة فترة العصفور إلى انتفاضته لأجل بلل القطر، اكتفى بالطرفين كما ترى<sup>٢٦</sup>. »

وهذان الطرفان المثبتان هما المقدم من النسبة الأولى والتالي من النسبة الثانية، وذلك على أصل تركيب الاكتفاء في المتناسبة حسب ما جاء في التعريف.

وإذا كان الأصل في ترتيب العناصر المثبتة والمحذوفة في المتناسبة هو أن يكون الطرفان المثبتان حاصرين للوسطين المحذوفين يدلان عليهما، فإنه قد يزيغ القول المتناسب على هذا الأصل ويأتي على غير شاكلته فيجيء مغير الوضع مقلوبا، بحيث يحاصر المحذوفان الوسطين المثبتين دالين عليهما، ذلك أنه يحذف المقدم من النسبة الأولى والتالي من النسبة الثانية. ويمكن أن نتوضح هذا في الخطاطة الآتية:

تلازم

تلازم

( مقدم محذوف تال مثبت ) ( مقدم مثبت تال محذوف )

النسبة الثانية

النسبة الأولى

ويرى ابن البناء أن مثل هذه الصياغة يجب أن تؤخذ على أصلها وإن بدت في الظاهر خلافه وذلك اعتبارا لتشاكل كل أجزاء المتناسبة. وقرر بذلك أن النسبة التي «

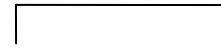
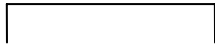
يكتفى بمقدمها ويحذف تاليها هي الأولى أبدا في مشاكلة التناسب وإن كانت متأخرة في الخطاب»<sup>٢٧</sup>.

ومما استشهد به ابن البناء في هذا الإطار قوله تعالى: ( ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء )<sup>٢٨</sup>.

هذه الآية على تركيب المتناسبة. وقد اعترها الاكتفاء، إذ حذف فيها مقدم النسبة الأولى وتالي النسبة الثانية ودل عليهما المثبتان بالتلازم. وإذا قدرنا المحذوفين بناء على سياق الآية وبناء على ما يجب أن يتلازم معه المثبتان فإن بنية التناسب في هذه الآية تكون كما يأتي: نسبة داعي الذين كفروا إلى الذين كفروا كنسبة الذي ينعق بما لا يسمع إلى ما لا يسمع. ولنا أن نتوضح هذا في الرسم التالي:

تلازم

تلازم



( داعي الذين كفروا / الذين كفروا ) ( الذي ينعق بما لا يسمع / ما لا يسمع )

تال محذوف

مقدم مثبت

تال مثبت

مقدم محذوف

النسبة الثانية

النسبة الأولى

لقد لاحظ ابن البناء أن تركيب الاكتفاء في هذه الآية «ليس... من حذف الوسطين وأخذ الطرفين إن اعتبرنا النسبتين على ما لفظ بهما هنا، فوجب ردهما إلى مشاكلة التناسب»<sup>٢٩</sup>. حيث يؤخذ هذا التركيب على أنه صورة فرعية وأنه شكل من أشكال التغيير والعدول الذي يلحق الكلام لغاية درء نمطية الصياغة اللغوية المعتادة ورتابتها. وأصل هذا التركيب هو: نسبة الذين كفروا إلى داعيهم كنسبة ما لا يسمع إلى الذي ينعق به؛ فيكون بذلك المحذوفان محاصرين بالمثبتين. وتبين أصل هذا التركيب على هذا الشكل:

تلازم

تلازم

ما لا يسمع / الذي ينطق بما لا يسمع

الذين كفروا / داعي الذين كفروا

تال مثبت

مقدم محذوف

تال محذوف

مقدم مثبت

النسبة الثانية

النسبة الأولى

إن الفرق هنا بين الأصل والفرع يكمن في ترتيب الأجزاء المحذوفة والمثبتة في نسبتي المتناسبة. فإذا أثبت المقدم وحذف التالي في النسبة الأولى، وحذف المقدم وأثبت التالي في النسبة الثانية فذلك هو التركيب الأصلي. وإذا حذف المقدم وأثبت التالي في النسبة الأولى وأثبت المقدم وحذف التالي في النسبة الثانية فذاك هو التركيب الفرعي. معنى هذا أن الاختلاف بينهما يرجع إلى الترتيب والوضع والنظام.

ومما استدل به ابن البناء أيضا في هذا الشأن قوله عز وجل: ( فليأتنا بآية كما أرسل الأولون )<sup>٣٠</sup>.

قال ابن البناء شارحا تركيب الاكتفاء في هذه الآية الكريمة:

« فنسبة إرسال محمد صلى الله عليه وسلم إلى إتيانه بآية كنسبة إرسال الأولين إلى إتيانهم بالآيات. فاكتفى من المقدمة الأولى المتقدمة في الذكر بتاليها، ومن الثانية بمقدمها . فيجب من المشاكاة في التناسب أن تكون الثانية في الخطاب هي الأولى في التناسب لثبوت مقدمها وهو الطرف الأول، وتكون الأولى في الخطاب هي الثانية في التناسب لثبوت تاليها وهو الطرف الأخير. ويدل على هذه المشاكاة في نظام المتناسبة حرف التشبيه في قوله تعالى: « كما أرسل الأولون». فإن نظام المشبه به سابق على المشبه، وإنما يقدم المشبه في اللفظ لأنه موضع الحاجة والاهتمام به، فكان من البلاغة تقديم النسبة الثانية على الأولى لفظا، والحذف فيهما قرينة تدل على كل واحدة منهما معنى، وقد أدت فيهما العبارة المختصرة على المعنى بكامله، فهو من الطبقة العليا في الكلام»<sup>٣١</sup>.

إلى جانب هذا يرى ابن البناء أن الاكتفاء يمس أيضا عناصر القول الذي ينطوي على بنية القياس المنطقي، ذلك أنه يكتفى بحد عن آخر لدلالته عليه دلالة للزوم.

فإذا أخذنا العبارة المنطقية الآتية: « النبيذ مسكر، كل مسكر حرام، النبيذ حرام»، حيث الجملة الأولى مقدمة صغرى، والثانية مقدمة كبرى، والثالثة نتيجة، فإنه تحذف من هذا القياس مقدمته الصغرى لعلم المتكلم بها وانجرار الذهن إليها بالزوم. وهي هنا: « النبيذ مسكر»، فنقول إذ ذاك: « كل مسكر حرام، فالنبيذ حرام».

وقد تحذف المقدمة الكبرى للسبب نفسه وهي هنا: « كل مسكر حرام» فنقول: « النبيذ مسكر، فهو حرام».

كما يكون الاكتفاء أيضا في القياس الاستثنائي، كما جاء في قوله تعالى: ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا )<sup>٣٢</sup>. فقد اكتفى في هذا الاستدلال الشرطي عن المستثنى لكونه واضحا يمكن اسلزامه بالاستدلال. وتقديره كأنه قال: « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، لكنهما لم تفسدا، فليس فيهما - إذن - آلهة إلا الله ». واعتبارا لهذا، فإن علاقة المستثنى المحذوف بما سبقه هي علاقة تلازم وترابط؛ وقد تقرر أن « الأصل في الاستثناء الاتصال»<sup>٣٣</sup>.

هذا في ما يخص الاكتفاء عند ابن البناء، أما الحذف وهو قسيمه في الإيجاز فيعرفه بأنه: « أن يقتصر على عمدة الكلام ويحذف منه ما هو فضلة أو كالفضلة لدلالة السياق عليه »<sup>٣٤</sup>.

فإذا كان الاكتفاء كما رأينا يتعلق بإسقاط جزء أساسي من الكلام هو عمدته كالمبتدأ أو الخبر أو الفعل أو الفاعل أو فعلي الأمر والشرط أو جوابهما وما شابه ذلك، فإن الحذف يمس أساسا الفضلة في القول أو ما هو كالفضلة. ولعل ابن البناء بهذا التمييز قد خالف أغلب البلاغيين الذين جعلوا الحذف مصطلحا عاما وواسعا يتصل بعمد الكلام وفضلاته على السواء.

وتبعاً لهذا، وقف ابن البناء على جملة من ألوان الحذف وهي: حذف المفعول به والصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه. وإذا تأملنا طبيعة هذه المحذوفات نجدها إما مسندا أو مسندا إليه، وهما طرفان مترابطان كفيلان بأن ينبىء أحدهما عن الآخر في حال الحذف.

نخلص من هذا إلى أن أسلوب الحذف ظل مرتبطاً بمفهوم النسبة من حيث بناؤه واشتغاله عند ابن البناء المراكشي، وذلك نتيجة حتمية لتعلقه بالشأن المنطقي وربطه إياه بالعبارة البلاغية.

### ٣ - الحذف والتناسب عند السجلماسي:

لا شك أن صورة الارتباط بين مجال المنطق والنسبة وبين أسلوب الحذف قد اكتملت على يد أبي محمد القاسم السجلماسي. فقد كان الشاغل الذي أخذ بوافر اهتمامه عندما تناول الإيجاز والحذف هو تأمل الصورة التركيبية لأسلوب وتفحص علاقة المثبت بالمحذوف وكيفية دلالاته عليه.

وقد عالج هذا الأسلوب في الجنس الأول من أجناس منزعه، أي جنس الإيجاز، وتناوله بالتحديد في نوع الاختزال. واللافت هنا أن السجلماسي أولى أهمية بالغة لمفهوم "الدلالة" في الحذف بعامة والاختزال بخاصة لكونه الإطار الضروري الذي ينسق التعالق والتناسب بين المثبت والمحذوف، ويمكن بذلك المتلقي من استشعار الحذف في الكلام وتناول المحذوف ثم تعيينه استناداً إلى موقعه التركيبي في الكلام وإلى سياق القول.

ويعتبر تصوره لفهوم "الدلالة" في الحذف تصوراً متميزاً في تاريخ البلاغة العربية، حيث نوعها إلى نوعين: دلالة سياق ودلالة إضافة. فدلالة السياق وحدها لا تكفي لتناول المحذوف وتحديد نظام التعلق بين العناصر الظاهرة والخفية في الكلام، بل لابد من دلالة أخرى لها طبيعة تركيبية وأسس منطقية كفيلة بالكشف عن منطق التعلق في الحذف. ويعد توظيفه لمقولة "الإضافة" في صلب هذا الأسلوب الإضافة الجوهرية التي تميزت بها معالجة السجلماسي، حيث ربط خلالها الحذف بآليات النسبة والاقتران. يقول السجلماسي موضحاً الدالتين:



« والدلالة القاطعة في هذا النحو من النظم ضربان: سياق وإضافة. والسياق هو: ربط القول بغرض مقصود على القصد الأول. والإضافة هي: نسبة بين شيئين إذا وصف بهما كل واحد منهما تصورت ذاته بالقياس إلى الثاني، وذلك أن المضاف من حيث هو مضاف يقتضي مضافا إليه والمضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يقتضي مضافا بينهما نسبة واشتراك من هذه الجهة. فمتى أخذ أحدهما ملفوظا به انجر الثاني معه في الذهن، ولهذا ما قيل إن أحد المضافين في الثاني»<sup>٣٥</sup>.

وهكذا، فإذا كانت دلالة السياق توضح ما يستند إليه المتلقي للحظ الحذف وتعيين شخص المحذوف، فإن دلالة الإضافة تقوي ذلك وتحدد طبيعة العلاقة بين المثبت والمحذوف وتكشف عن نمط الترابط بينهما، بحيث إذا تصورت الأول في الكلام انجر ذهنك مباشرة إلى تصور الثاني. والمنتهى من هذا هو أن السجلماسي كان حريصا على أن يؤسس أسلوب الحذف على التناسب والتلازم.

غير أن ما يدعو إلى الانتباه في معالجة السجلماسي هو أنه اختزل جميع أصناف التعلق والترابط بين المثبت والمحذوف في مقولة واحدة هي الإضافة؛ فهي تحتويها جميعا وتستبطنها. وواضح في هذا الباب أن الإضافة مقولة علائقية كبيرة وواسعة قمينة باحتواء كافة أصناف التعلق. فإذا رجعنا إلى منطق أرسطو نجد علاقة الإضافة مقولة تركيبية مترامية الأطراف تتقاطع مع كثير من المقولات. ويتضح هذا أكثر عند ابن رشد الذي جعل الإضافة بالنظر إلى قدرتها التأليفية الواسعة تستغرق كل المقولات من جوهر وكم وكيف وزمان ومكان ووضع وملك وفعل وانفعال، وكذلك لواحقها كالتماثل والتقابل والتقسيم واللزوم والسببية وغير ذلك. ومعنى هذا أن دليل الإضافة عند السجلماسي يجمع مختلف أشكال التعلق التي يمكن أن تنشأ بين طرفي الحذف.

وفي هذا الضوء عالج السجلماسي نوع الاختزال. وقد عرفه بأنه: «قول مركب من أجزاء فيه مشتملة بجملتها على مضمون تنقص عنه بطرح جزء منها شأنه أن يصرح به»<sup>٣٦</sup>.

وينقسم عنده بحسب طبيعة الجزء المطروح إلى نوعين وسيطين هما: الاصطلام والحذف. فالأول يتعلق بحذف العمدة في القول، والثاني يتصل بإسقاط الفضلات منه أو ما هو في حكمها. وهذا معناه أن السجلماسي ميز بين المصطلحين على أساس طبيعة

الارتباط بين المثبت والمحذوف ودرجته. فالارتباط بين الطرفين في الاصطلاح قوي، حيث لا يمكن الاستغناء عن أحدهما إلا إذا كان الآخر دالا عليه بقوة. وفي الحذف فإنه أقل منه قوة، لأنه قد يستغني المتكلم عن الفضلة دون أن يقلق المعنى وتتقص الإفادة. يقول:

« لما كان القول مركبا من عمد وفضلات كما قد استقر في صناعة العربية وكان الحذف يعرض لكل واحد من الصنفين ما عدا عمدة الفاعل عند سيوييه، وكان إن عرض في العمدة أو ما حكمه حكم العمدة بحكم الارتباط بأحد وجوه الارتباطات التي سنذكرها فيما بعد بحول الله تعالى سميناه اصطلاحا، وإن عرض في الفضلات سميناه حذفاً»<sup>٣٧</sup>.

### ١,٣ - الاصطلاح:

هو : « قول مركب من أجزاء فيه مشتملة بجملتها على مضمون تتقص عنه بطرح جزء منها هو عمدة أو في حكم العمدة في الاقتران لإفادة ذلك المضمون »<sup>٣٨</sup>.

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا التعريف هو اهتمام السجلماسي بمبدأ الترابط والاقتران في تركيب الاصطلاح خاصة بين المثبت والمحذوف. فالارتباط بينهما ارتباط تلازم حيث يدل الأول على الثاني بقوة. وبهذا يفيد الاصطلاح حذف عنصر ضروري من أجزاء القول.

وينحل الاصطلاح بدوره إلى مصطلحين بارزين هما: الاكتفاء والحذف المقابل. فالأول بسيط يقوم على إسقاط عنصر ضروري في القول، والثاني مركب ينطوي على بنية الأربعة المتناسبة، حيث يسقط فيه عنصر ضروري من كل نسبة. يقول السجلماسي:

« وهو (= الاصطلاح) جنس متوسط تحته نوعان: أحدهما الاكتفاء والثاني: الحذف المقابل أو الاكتفاء بالمقابل، وذلك لأنه إما أن يعرض الحذف لا على التقابل أو على التقابل. فإن عرض لا على التقابل فهو النوع الأول الملقب بالاكتفاء، وإن عرض على التقابل فهو النوع الثاني الملقب بالاكتفاء بالمقابل أو بالحذف المقابل»<sup>٣٩</sup>.

ونشير هنا إلى أن ابن البناء لم يعمد إلى التمييز بين المصطلحين على هذا الأساس، ولم يجعل ما هو في معنى الاكتفاء بالمقابل قسيم الاكتفاء، بل اعتبره نوعا من أنواعه وشكلا من أشكال تجليه في الكلام. لأن ما يهمله في الأسلوبين بالدرجة الأولى هو تلازم المثبت والمحذوف وارتباطهما وليس الصورة التركيبية للأسلوبين.

### ١,١,٣ - الاكتفاء:

قال السجلماسي معرفا إياه:

« هو قول مركب من جزئين فيه مرتبطين، تُرك منهما للدلالة عليه جزء شأنه أن يصرح به»<sup>٤٠</sup>.

نتأكد من هذا التعريف أن السجلماسي بنى فكرة الحذف في أسلوب الاكتفاء على أساس الترابط بين طرفيه. فهو إسقاط أحد المتلازمين في الكلام لدلالة الثابت عليه. والذي يسوغ عنده هذا الإسقاط هو دلالة السياق والإضافة. يقول:

« فدلالة هذا النوع المدعو اكتفاء هي مركبة من دلالتى إضافة وسياق: أما الإضافة فالدلالة المقتضية بالجملة أن هاهنا مضافا قد انجر في الذهن مع المضاف الملفوظ به، وهما المرتبطان في القول المنطبق عليهما حد المضافين من جهة النحو الذي أخذنا مرتبطين منه، ودلالة حرف الشرطية المقتضية الربط الاتصالي أو غير ذلك من القرائن اللفظية والأدلة المقالية. وأما السياق فالدلالة القاطعة على المحذوف الناصة عليه، المبرزة لتقديره الشخصي أو لتقديره الواحد بالنوع المتنزل منزلة الشخصي من القوة إلى الفعل»<sup>٤١</sup>.

وتأكيدا على مبدأ الترابط هذا، ساق السجلماسي تعريفا آخر أكثر وضوحا وأعظم إفادة بين فيه الأوجه التي تترابط بموجبها أجزاء القول؛ إشارة إلى أوجه العلاقة التي يمكن أن تربط بين المثبت والمحذوف في أسلوب الاكتفاء، والتي تمكن المتلقي من التنبه إلى الطبيعة التركيبية للمحذوف، وهي: الارتباط الوجودي والارتباط اللزومي والارتباط الجوابي والارتباط الخبري والارتباط العطفى. وهذه الأوجه تتعلق عنده أساسا بدليل الإضافة. يقول:

« وقد نرسمه (= الاكتفاء) أيضا بما هو الاجتزاء من أحد المرتبطين بالثاني. والارتباط على خمسة أنحاء هي: الارتباط الوجودي، والارتباط اللزومي، والارتباط الخبري، والارتباط الجوابي والارتباط العطفى»<sup>٤٢</sup>.

لم يقتصر السجلماسي في هذا التعريف على الإشارة إلى أن الحذف في الاكتفاء يمس عنصرا أساسيا شديد الترابط بغيره في الكلام، بل استقصى أوجه الارتباطات بين أجزاء القول، وهي أوجه من شأنها أن تصنع لحمة الكلام وتقيم التداعي بين أوصاله وتمنع بترأي جزء منه إلا إذا كان هناك ما يدل عليه.

والمأمل يلحظ أن الارتباط الجوابي واللزومي والوجودي ارتباطات متشاكلة ومتداخلة تجمع بينها علاقة الخاص بالعام. فالارتباط الجوابي الذي يوجد في الجمل الشرطية وما شاكلها هو في حقيقة أمره ارتباط لزومي حيث جملة الجواب تلزم حتما عن ملزوم هو الجملة التي تتقدمها. إلا أن الارتباط اللزومي أعم من الجوابي. فكل ارتباط جوابي هو ارتباط لزومي، وليس كل ارتباط لزومي ارتباطا جوابيا. وكلاهما وجودي. فالعلاقة بين جملة الجواب وجملة الشرط وجودية أيضا، حيث وجود الجواب يقتضي وجود جملة سابقة لزم عنها. والعلاقة بين اللازم والملزوم وجودية أيضا. غير أن الارتباط الوجودي هو أعم من الجوابي ومن اللزومي. فكل ارتباط لزومي هو ارتباط وجودي وليس كل ارتباط وجودي ارتباطا لزوميا، لأنه قد يكون سببيا أو غيره.

وعلى كل، فإن الارتباط الخبري يتحدد في أسلوب الاكتفاء بطرح الخبر والاحتفاظ بالمبتدأ، أو بطرح الفعل والاحتفاظ بالفاعل، أو بطرح الحال والاحتفاظ بذي الحال. فكافتها عناصر تركيبية تخبر - بالتتابع - عن المبتدأ أو الفاعل أو ذوي الحال وتسد إليهم خبرا معينا. إن هذه العناصر جميعها هي أطراف العلاقة الخبرية، وهي علاقة وثيقة لا يمكن بمقتضاها تصور فعل بدون فاعل، أو خبر بدون مبتدأ، أو حال بدون صاحبه. فهي أزواج متحدة الطرفين. فإذا أوجب غرض الكلام حذف عنصر منها فإن العنصر الثاني يدل عليه بقوة ووضوح لشدة التلازم بينهما.

ويتلخص الارتباط العطفى في أسلوب الاكتفاء في إسقاط طرف ضروري من مبنى العطف كالمعطوف أو المعطوف عليه. وهما طرفان متمازجان، على اعتبار العطف من التوابع

و «الأصل ذكر التابع مع المتبوع لأنه متحد به»<sup>٢٣</sup>. وتأسيسا عليه، يقوم المثبت في العطف مقام المحذوف دالا عليه ومشيرا إليه، بحيث إذا عقل الأول عقل معه الثاني جبرا.

أما الارتباط الوجودي واللزومي في تركيب الاكتفاء فمجالهما واسع يصعب حصره؛ يتجلىان في الأسباب والمسببات والقياسات المجردة والاستثنائية والشرطية وما شاكل ذلك. لهذا سنركز على الارتباط الجوابي لوروده على الأكثرية والشيوع؛ ويتبين مثلا في العلاقة بين جملة الشرط وجوابها، وفعل الأمر وجوابه، والقسم وجوابه وما شابه ذلك. فالعلاقة بين طرفي هذه الأزواج - كما تقرر - وجودية ولزمية، وبالتالي فإن حذف طرف منها هو عمل مستساغ بمقتضى دلالة الطرف المثبت عليه.

ونشير في هذا المقام إلى أن ابن رشيق القيرواني وهو معتمد السجلماسي في قضايا البلاغة أورد مصطلح الاكتفاء في العمدة في باب الإيجاز، واعتبر هذا الأسلوب داخلا في باب المجاز، إذ تتسع به العرب في تراكيبها ودلالاتها بعدا عن التأليف اللغوي العادي الذي يستند إلى المباشرة والذكر والاستقصاء. وقد حدده بأنه: حذف بعض الكلام لدلالة الباقي على الذاهب<sup>٢٤</sup>. والمثير هنا أن ابن رشيق لم يعر الاهتمام لطبيعة العنصر المحذوف في الاكتفاء ولأهميته في مبنى القول خلاف السجلماسي. فالإكتفاء عند ابن رشيق حذف على الإطلاق. وبالتالي فهو لم يركز في تعريفه على عنصر التلازم بين طرفي هذا الأسلوب.

أما الزركشي، فقد أورد تعريفا يشبه إلى حد بعيد تعريف السجلماسي، حيث أثر في هذا الأسلوب مبدأ الترابط والتلازم. ولا ندري ما إذا كان الزركشي قد اطلع على منزع السجلماسي واقتبس منه تعريفه للاكتفاء أم أنهما معا اقتبسا تعريفهما من مصدر واحد. يقول الزركشي:

« الاكتفاء: وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وترابط فيكتفى بأحدهما عن الآخر، ويخص بالارتباط العطفى غالبا. فإن الارتباط خمسة أنواع: وجودي، ولزومي، وخبري، وجوابي، وعطفى»<sup>٤٥</sup>.

يظهر من هذا النص التشابه الكبير بين تعريفى السجلماسي والزركشي. ولعل الفارق بينهما يكمن في أن الزركشي يرى أن هذا الأسلوب يختص غالبا بالارتباط العطفى الذي يكون فيه المحذوف معطوفا أو معطوفا عليه، خلاف السجلماسي الذي يذهب إلى أن الاكتفاء يتعلق بالارتباطات الخمسة جميعها. والظاهر أن أسلوب الاكتفاء غير مقصور على ارتباط بعينه دون الارتباطات الأخرى ولو على جهة الأغلبية. فالوقائع النصية تفند ذلك حيث نجد القرآن والشعر والنثر يحفل كل ذلك بمختلف الارتباطات في أسلوب الاكتفاء، ونجد الشواهد التي ساقها السجلماسي لأسلوب الاكتفاء لا تقتصر فقط على ما يرتبط منها بالارتباط العطفى فحسب، فهي تشمل أيضا الارتباط الخبري والارتباط الجوابي؛ على أن هذا الأخير كما قلنا يتضمن في عمقه الارتباطين اللزومي والوجودي؛ أي أنهما واردان فيه.

وقد أخذ أبو البقاء الكفوي ( ت ١٠٩٤ هـ ) بكل حذاير تعريف الزركشي وأثبت ذلك في معجمه. قال:

« والاكتفاء: وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفى بأحدهما عن الآخر، ويختص بالارتباط العطفى غالبا كقوله تعالى : ( الذين يؤمنون بالغيب ) أي: وبالشهادة. أثر الغيب لكونه أمدح وكونه مستلزما للإيمان بالشهادة من غير عكس»<sup>٤٦</sup>.

وهكذا، وكما أشرنا سابقا فإن الصور الجزئية التي أوردها السجلماسي لأسلوب الاكتفاء تصب كافتها في ثلاثة ارتباطات تشكل أساس التلازم بين المثبت والمحذوف وتلخص الارتباطات الخمسة وتمثل زبدتها، وهي: الارتباط الجوابي والعطفى والخبري.

فمن صور الارتباط الجوابي في الاكتفاء عنده قوله تعالى: ( وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها )<sup>٤٧</sup>.

لقد اعتري الاكتفاء هذه الآية، حيث « الجواب... محذوف. وإنما يحذف الجواب في مثل هذه الأدوات المقتضية الجواب لقصد المبالغة، لأن السامع يترك مع أقصى تخيله بتقديره أشياء لا يحيط بها الوصف، وذلك حيث يسوق السياق إلى معنى واحد يقع على أنحاء كثيرة، ووجوه متعددة وآخذة بالنوع، ولأخذ بعضها بدل بعض في زمن كأنها تقع فيه دفعة يحار الوهم ويعظم التخيل لها بذلك. ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به المعين فلا يكون له ذلك الوقع. وتقديره في الآية: " حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها " أي وقد فتحت، والواو واو الحال»<sup>٤٨</sup>.

في هذا المستوى من التحليل لدى السجلماسي يبدو الأساس النفسي والجمالي لأسلوب الاكتفاء واضحا. فجوهر الاكتفاء عنده في هذه الآية لا ينحصر فقط في إسقاط جواب الشرط وهو عنصر شديد الصلة بما يسبقه، بل يرتبط أيضا بما يوفره هذا الأسلوب للمتلقى من إمتاع واستفزاز. معناه أن بترأي عنصر يحتاج إليه الكلام بدعوى الحذف يدفع المتلقي جبيرا إلى مخاض نفسي شاق يستشعر خلاله الهول والرغبة الشديدة لإدراك ما ألقى من القول والتنبه إلى موضعه وتقدير شخصه. فتراه يتأول المعاني ويرجح بين الاحتمالات وينشئ الاقترانات الممكنة. وعند اكتناه المحذوف المراد تعروه اللذة وتغمره النشوة لإدراكه النسبة الصائبة - من كل تلك الاحتمالات - بين ما ألقى وما أبقى. وتكبر هذه اللذة إذا كان هذا العنصر ذا أهمية بالغة في التركيب، حيث تشتد حاجة المتلقي إليه لاستكمال المعنى واستجداء الفائدة كما هو الشأن في حذف جواب الشرط في هذه الآية.

ونلفت الانتباه إلى أن ما سوغ الحذف هنا هو دلالة فعل الشرط (حتى إذا جاؤوها) عليه بحكم ما يربط جملة الشرط بجوابها من تلازم.

ومن نماذج الارتباط العاطفي في أسلوب الاكتفاء عند السجلماسي قوله تعالى: ( بيدك الخير )<sup>٤٩</sup>.

قال السجلماسي موضعا الاكتفاء في هذه الآية:

« فأحد المرتبطين أيضا محذوف وتقديره: " بيدك الخير والشر" إذ مصادر الأمور كلها بيده جل جلاله، فاكتفى بذكر الخير لجواز الاكتفاء في ذاته. ولأنه يجب في باب حسن الأدب ألا يضاف إلى الله تعالى إلا معالي الأمور»<sup>٥٠</sup>.

معناه، أن القارئ حين يقف على أن الخير بيد الله في هذه الآية الكريمة يحس أن هناك معنى أوسع مما يقدمه ظاهر الآية، حيث ينجر ذهنه مباشرة إلى أن بيده الشر كذلك، على اعتبار أن مصادر الأمور كلها بيده إيجابية كانت أم سلبية. ومن ثمة يدرك أن عنصرا أساسيا اجتزئ من القول وهو المعطوف (الشر) دل عليه المعطوف عليه (الخير) بموجب الإضافة واستنادا إلى السياق. وتقديره في الآية: « بيدك الخير والشر». وقد حذف تأدبا واحتراما من إسناد الشر إلى الباري عز علام. ومن هنا فإن العلاقة بين المثبت والمحذوف في هذه الآية علاقة اتحاد أساسها العطف.

ومن أمثلة الارتباط الخبري في أسلوب الاكتفاء عند السجلماسي قول الأخطل:

كانت منازلُ أَلْفٍ عَهْدُهُمْ  
إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا<sup>٥١</sup>

يلحظ المتأمل أن الحذف اعترى هذا البيت في ثلاثة مواضع. ذلك أن حذف المفعول به في قوله: "عهدتهم"، والخبر في قوله: "إذ نحن"، والخبر أيضا في قوله: "إذ ذاك"؛ على أن ما يهمنا هنا هو حذف الخبر دون حذف المفعول به. ومعلوم أن الخبر جزء ضروري في الكلام لا يتم المعنى دونه. والدليل على ذلك أن القارئ يحس في هذا البيت أن الضمير المنفصل "نحن" كمبتدأ يحتاج إلى خبر يتم معناه، كما أن اسم الإشارة "ذاك" يفتقر إلى خبر يحقق له الفائدة. لذلك يجتهد في تقديرهما استنادا إلى السياق والإضافة. وتتمثل هذه الأخيرة هنا في العلاقة الخبرية التي تعين الوضع التركيبي للمحذوف، حيث تعينه هنا خبرا بالضبط، لا معطوفا أو بدلا أو غير ذلك. وهكذا فإن تقدير المحذوفات في هذا البيت يكون كالآتي: «... عهدتم (إخوانا) إذ نحن (متآخون) إذ ذاك (كائن)...»، ف"إخوانا" مفعول به متعلق بفعل "عهد"، و"متآخون" خبر "نحن"، و"كائن" خبر "ذاك".



## ٢،١،٣ - الاكتفاء بالمقابل:

قال السجلماسي معرفاً إياه :

« هو القول المركب من أجزاء فيه متناسبة، نسبة الأول منها إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الرابع، أو ما كانت النسبة فيه كنحو ذلك، فاجتزئ من كل متناسبين بأحدهما لقطع الدلالة مما ذُكر على ما تُرك. وقولنا في الفاعل: أو ما كانت النسبة فيه كنحو ذلك، لنحوي به ما كان نسبة الأول فيه إلى الثاني كنسبة الثالث إلى الرابع كما في بعض صور هذا النوع أقل ذلك، والأول أكثره وأعمه»<sup>٥٢</sup>.

نتبين من هذا النص أن الاكتفاء بالمقابل يقوم على اجتزاء عنصر ضروري من كل نسبة في الأقاويل التي تستضمر بنية المتناسبة. ويرى السجلماسي أن هذا الأسلوب البديعي يلحق على الأكثرية المتناسبة التي هي على نسبة الطباق، أي التي نسبة الأول منها إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الرابع. ويرد على القلة في المتناسبة التي هي على نسبة النظير، أي التي نسبة الأول منها إلى الثاني كنسبة الثالث إلى الرابع. لذلك انصب اهتمامه على النسبة الأولى دون أن يمر ولو مر الكرام على الثانية. وهذا عكس ابن البناء الذي كان يحفل بنسبة النظير في الاكتفاء كما رأينا، وجعلها الأصل، وغض الطرف عن نسبة الطباق.

وغني عن البيان أن المتناسبة سواء كانت على النسبة الأولى أو الثانية هي المجال الحيوي والأساسي للضميمة والترابط، حيث كل جزء منها شديد التعلق بالجزء الثاني الذي يقتضيه. ولا عجب أن نجد السجلماسي يتحدث عن الحذف في المتناسبة لشدة الترابط بين أجزاء نسبتيتها وحاجة كل جزء منها إلى الآخر، فإن اقتضى غرض الكلام أن يحذف جزء من كل نسبة فإن الجزء الباقي يدل عليه بالتلازم.

لهذا الاعتبار، كان لهذا الأسلوب قيمة بيانية وبلاغية خاصة. فقد نوه به السجلماسي واعتبره مناط الجمال. يقول:

« وهذا النوع (= الاكتفاء بالمقابل) بالجملة هو من القول الجميل ذي الطلاوة والبهجة والماء والعدوية، الجزل المقطع، الغريب المنزع، اللذيذ المسموع، لما بين أجزائه من الارتباط، لما للنفس الناطقة من الالتذاذ بإدراك النسب والوصل بين الأشياء، ثم بإبراز ما في القوة من ذلك إلى الفعل»<sup>٥٣</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الزركشي أورد هذا الأسلوب في "برهانه"، وسماه الحذف المقابلي، ويحمل المعنى نفسه الذي للاكتفاء بالمقابل عند السجلماسي. فقد عرفه بأنه «أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه»<sup>٥٤</sup>.

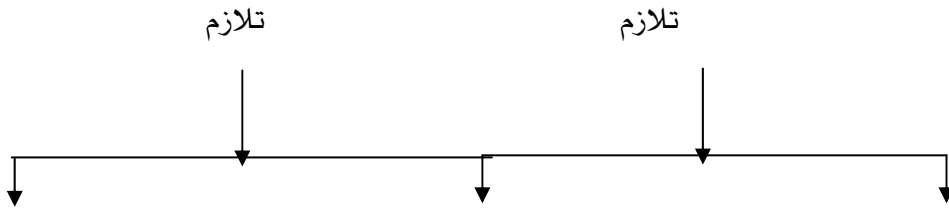
مثال ذلك عنده قوله تعالى : ( أم يقولون افتراه قل إن افتريته فعلي إجرامي وأنا بريء مما تجرمون )<sup>٥٥</sup>.

قال شارحا الحذف المقابلي في الآية:

« الأصل: فإن افتريته فعلي إجرامي وأنتم براء منه وعليكم إجرامكم وأنا بريء مما تجرمون. فنسبة قوله تعالى: "إجرامي" وهو الأول إلى قوله: "وعليكم إجرامكم" وهو الثالث كنسبة قوله: " وأنتم براء منه" وهو الثاني إلى قوله تعالى: "وأنا بريء مما تجرمون" وهو الرابع. واكتفى من كل متناسبتين بأحدهما»<sup>٥٦</sup>.

وبناء على هذا التحليل يمكن أن نبين بنية الاكتفاء في هذه الآية على الشكل

التالي:



إن افتريته فعلي إجرامي/ وأنتم براء منه/ وعليكم إجرامكم/ وأنا بريء مما تجرمون

مثبت

محذوف

محذوف

مثبت

فقد حذف الثالث لدلالة الأول عليه، وحذف الرابع لدلالة الثاني عليه. على أن ما سوغ الحذف هنا هو الترابط الشديد الذي يوجد بين طرفي النسبتين في هذه الآية؛ أي بين الطرف الأول والثالث من جهة وبين الطرف الثاني والرابع من جهة ثانية، إذ إن إسقاط طرف منهما اقتضى بالضرورة أن يقوم الطرف الآخر مقامه.

والملاحظ أن الزركشي اهتم كلياً بنسبة الطباق في الحذف المقابلي على غرار السجلماسي، إذ وجدناه لم يثبت ولو شاهداً واحداً يمثل لنسبة النظير في هذا الأسلوب.

أما السيوطي فقد سمى هذا النوع "الاحتباك"<sup>٥٧</sup>، واعتبره من ألطف أنواع الحذف وأبدعها لما تحفل به بنيته من ترابط وتناسب. وذكر أنه قل من تنبه له أو نبه عليه من أهل فن البلاغة لدقة شأنه وعسر مسلكه. وأشار إلى أنه لم يره إلا في شرح بديعية الأعمى الأندلسي (ت ٧٨٠هـ) لزميله أبو جعفر الرعيني الغرناطي<sup>٥٨</sup> (٧٧٩هـ)، حيث كشف هذا الأخير في هذا الشرح عن كيفية اشتغال الاكتفاء في الأقاويل المتناسبة. ورأى أن الذي أولاه العناية البالغة و«أفرده بالتصنيف من أهل العصر برهان الدين البقاعي»<sup>٥٩</sup> (٨٨٥هـ)، وهو من أكبر العلماء الذين ركزوا في تناول القرآن الكريم على مبدأ التناسب في الألفاظ والمعاني والآيات والسور. فقد بنى كتابه الضخم "نظم الدرر في تناسب السور" على مفهوم النسبة والاقتران، وكان الحذف المقابلي من أبرز الأساليب البيانية التي ركز عليها في القرآن الكريم.

قال السيوطي معرفاً بالاحتباك:

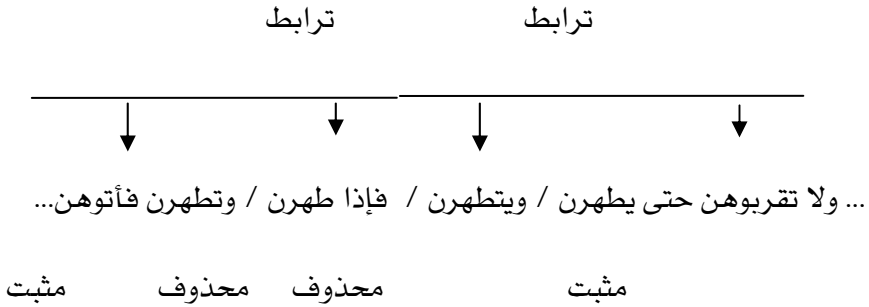
« هو نوع عزيز وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول»<sup>٦٠</sup>.

بين من كتاب "الإتقان" أن هذا التعريف انتهى إلى السيوطي من الرعيني الغرناطي في شرحه لبديعية الأعمى في مدح الرسول (ص) المسماة "الحلية السيرة في مدح خير الورى"؛ وهو تعريف يسير في مسير تعريفي السجلماسي والزركشي كما رأينا؛ وقد انتصر فيه لنسبة الطباق في تركيب الاحتباك.

وإذ عرفنا هذا فإننا سنصوب القول إلى تناول الشواهد التي ساقها السجلماسي في هذا الشأن. ومما استدل به وشرح خلاله أسلوب الاكتفاء بالمقابل قوله تعالى: ( فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله )<sup>٦١</sup>.

لقد لاحظ السجلماسي أن هذه الآية على مبنى المتناسبة وأن الحذف قد اعترى حدين من نسبتها، و« تقديره: " ولا تقربوهن حتى يطهرن ويتطهرن، فإذا طهرن وتطهرن فأتوهن". فهو قول مركب من أجزاء أربعة: نسبة الأول منها إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الرابع، وذلك أن قوله: "حتى يطهرن" وهو الأول مناسب للثالث وهو قوله: "فإذا طهرن"، وقوله: "ويتطهرن" وهو الثاني مناسب لقوله: "وتطهرن" وهو الرابع، فحذف الثاني لدلالة الرابع عليه لأنه مثبت، وحذف الثالث لدلالة الأول المثبت عليه. فحذف من الأول ما أثبت في الثاني، وحذف من الثالث ما أثبت في الأول. ودلالة السياق قاطعة بهذه المحذوفات، ويبرزها التقدير من القوة إلى الفعل بحسب دلالة معينة التقدير بحسب المواد الجزئية. وبهذا يعتضد القول بالمنع من وطء الحائض إلا بعد الطهر والتطهر معا»<sup>٦٢</sup>.

ونتبين هذه المعطيات في الخطاطة الآتية:

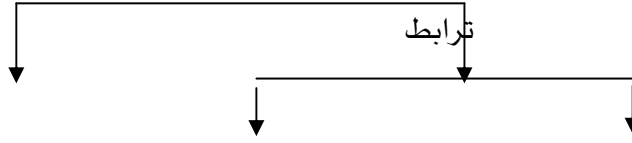


ومما استشهد به السجلماسي أيضا قوله تعالى: ( فليأتنا بآية كما أرسل الأولون )<sup>٦٣</sup>.

إذا كانت هذه الآية تمثل بالنسبة لابن البناء نموذج نسبة النظير التي نسبة الأول منها إلى الثاني كنسبة الثالث إلى الرابع، فإن السجلماسي يرى أنها على نسبة الطباق. وقد لحق الحذف حدين من نسبتها هما: الأول والرابع، وقدر محذوفها كما يلي: « إن أرسل فليأتنا بآية كما أرسل الأولون فأتوا بآية». فنسبة قوله: (إن أرسل) وهو الأول المحذوف إلى قوله: (كما أرسل الأولون) وهو الثالث المثبت كنسبة قوله: (فليأتنا بآية) وهو الثاني المثبت إلى قوله: (فأتوا بآية) وهو الرابع المحذوف. فاجتزئ من كل متناسبين بأحدهما لقطع الدلالة عليه، حيث اجتزئ من الأول المحذوف "إن أرسل" بالثالث المثبت "كما أرسل الأولون"، واجتزئ من الرابع المحذوف "فأتوا بآية" بالثاني المثبت "فليأتنا بآية"<sup>٦٤</sup>.

ويمكن توضيح هذا كما يأتي:

### ترابط



إن أرسل / فليأتنا بآية / كما أرسل الأولون / فاتوا بآية

محدوف      مثبت      مثبت      محذوف

إن المقارنة بين معالجة السجلماسي لهذه الآية - وهذا هو سر إيرادها للمرة الثانية - ومعالجته للآية السابقة تفيد أنه لم يتقيد بنظام واحد في الحذف خلال أسلوب الاكتفاء بالمقابل، ولم يقرر ترتيباً معيناً وقاراً للمثبتات والمحذوفات في المتناسبة. ففي الآية الأولى حذف الثاني والثالث من المتناسبة، وفي الآية الثانية حذف الأول والرابع؛ هذا على الرغم من أنهما معا على نسبة الطباق. معنى هذا أن السجلماسي لم يحدد العنصرين اللذين يجب حذفهما في المتناسبة في أسلوب الاكتفاء بالمقابل، ولم يكن صارماً في ضبط كيفية اشتغال هذا الأسلوب، بل ترك الأمر مفتوحاً بعداً عن وضع قوالب إبداعية جاهزة مجففة تقيد حرية المتكلم وتكبل خيال المبدع. هذا عكس ابن البناء الذي أوجب أن يحاصر المحذوفان بالمشبتين بحيث يحذف الثاني والثالث من المتناسبة. فكان صارماً في ضبط عمل هذا الأسلوب، الشيء الذي نتج عنه أن كان أمام نماذج مثل هذه الآية خارجة عن قاعدته ولا تمتثل لصرامة وضيق رسمه.

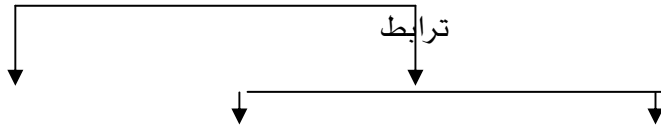
ومن أمثلة الاكتفاء بالمقابل عند السجلماسي أيضاً قوله تعالى: ( وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء )<sup>٦٥</sup>.

نشير أولاً إلى أنه سبق أن أثبتنا هذه الآية أثناء حديثنا عن أسلوب الاكتفاء عند ابن البناء. ولقد تعمدنا إيرادها مرة أخرى كي نقارن من خلالها بين معالجة السجلماسي ومعالجة ابن البناء لهذا الأسلوب. وهكذا، فإن هذا المثال عند السجلماسي « هو أيضاً

داخل في هذا النوع (=الاكتفاء بالمقابل). وتقدير محذوفاته مصرحا بها: "وأدخل يدك في جيبك تدخل وأخرجها تخرج". إلا أنه قد عرض في هذه المادة تناسب بالطباق. فلذلك بقي القانون فيه الذي هو نسبة الأول إلى الثالث ونسبة الثاني إلى الرابع على حال الأكثرية، فلم يتغير عن وضعه، ولم نحفل بالنسبة التي بين الأول والثاني وبين الثالث والرابع وهي نسبة النظير<sup>٦٦</sup>.

وللإشارة فإن الزركشي تناول الحذف المقابلي في هذه الآية من جهة نسبة الطباق مثل السجلماسي، وانتهى إلى ما وقف عليه هذا الأخير<sup>٦٧</sup>. ونجلي هذا على الشكل الآتي:

### ترابط



وأدخل يدك في جيبك / تدخل / وأخرجها / تخرج بيضاء

مثبت محذوف محذوف مثبت

إن أهم ما يمكن تسجيله عند مقارنة معالجة السجلماسي للاكتفاء بالمقابل في هذه الآية بمعالجة ابن البناء للاكتفاء في الآية عينها هو اختلافهما حول تحديد طبيعة المتناسبة فيها. فالسجلماسي تناولها من جهة نسبة الطباق و« لم يحفل بالنسبة التي بين الأول والثاني وبين الثالث والرابع وهي نسبة النظير<sup>٦٨</sup>. وتناولها ابن البناء من جهة النسبة الثانية أي نسبة النظير. ومع ذلك فكلاهما أفضى إلى ترتيب واحد للمثبتات والمحذوفات في الآية، وهو حذف الثاني والثالث وبقاء الأول والرابع يدلان عليهما، حيث الأول يدل على الثالث والرابع يدل على الثاني عند السجلماسي، والأول يدل على الثاني والرابع يدل على الثالث عند ابن البناء. معنى هذا أنهما متفقان في تحديد المحذوفين وتقديرهما ومن ثمة ترتيبهما في المتناسبة؛ لكنهما مختلفان في تحديد زوجي هذه المتناسبة. فالسجلماسي يرى أن الزوج الأول يتكون من الحد الأول والثالث والزوج الثاني يتكون من الحد الثاني

والرابع، على حين يرى ابن البناء أن الزوج الأول من المتناسبة يتألف من الحد الأول والثاني والزوج الثاني يتألف من الحد الثالث والرابع.

والظاهر أن هذه الآية على نسبة النظر إذا أخذنا بجوهر أسلوب الاصطلاح، وهو اجتزاء العمدة أو ما في حكم العمدة في الاقتران<sup>٦٩</sup>. فقد اجتزئ جواب الشرط (تدخل) من الجملة الأولى، أي التالي من النسبة الأولى ودل عليه فعل الشرط (أدخل) دلالة لزوم وتضاييف، وهذا المحذوف من عمد القول الشرطي. واجتزئ فعل الشرط (وأخرجها) من الجملة الثانية، أي المقدم من النسبة الثانية ودل عليه جواب الشرط (تخرج بيضاء) دلالة لزوم وتضاييف أيضا، وهذا المحذوف من عمد القول الشرطي كذلك. ومن ثمة نكون إزاء حذف اللازم في النسبة الأولى والملزوم في النسبة الثانية.

إلا أن ابن الصائغ أنكر حمل هذه الآية على المتناسبة كيفما كان نوعها. وبذلك أنكر وجود الحذف فيها. ورأى أن الآية إنما هي مؤلفة من جزئين فقط، أولهما سبب وهو "أدخل يدك في جيبك"، والثاني مسبب وهو "تخرج بيضاء". وبالتالي فالعلاقة التي يجب أن نتصورها بين الجزأين علاقة سببية نتج خلالها المسبب لا نتاجا آليا وضروريا بل بضرورة صدق وعد الله، وعد العلة الأولى.

قال ابن الصائغ ردا على من قدر المتناسبة في الآية:

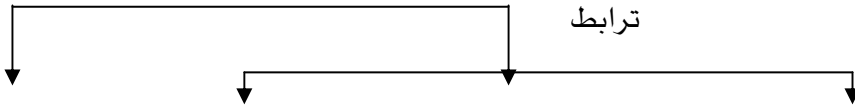
« هذا التقدير لا يحتاج إليه، ولو يكون لكان خلفاً، وإنما أحوجهم إليه أنهم رأوا أنه لا يلزم من إدخالها خروجها. و"يخرج" مجزوم على الجواب، فاحتاج أن نقدر جوابا لازما وشرطا ملزوما حذفا لأنهما نظير ما ثبت. ولكن وقع في تقدير ما لا يفيد، لأنه معلوم أنه إن أدخلتها تدخل، لكنه قد يقدره تقديرا بعيدا، وهو: أدخلها تدخل كما هي، وأخرجها تخرج بيضاء. وهو بُعد ذلك ضعيف، فيقال له: لا يلزم في الشرط وجوابه أن يكون اللزوم بينهما ضروريا بالفعل؛ فإذا قيل: إن جاءني زيد أكرمته؛ فهذا اللازم بالوضع وليس بالضرورة، والإكرام لازم للمجيء، بل لوضع المتكلم. فالموضوع هنا أن الإدخال سبب في خروجها بيضاء بقدرة الله تعالى؛ ألا ترى أنه لا يلزم من إخراجها أن تخرج بيضاء لزوما ضروريا إلا بضرورة صدق الوعد. فإن قال: لم أرد هذا، وإنما أردت أنها لا تخرج إلا حتى تخرج، قيل: هذا من المعلوم الذي لا معنى للتصيص عليه»<sup>٧٠</sup>.



وعلى كل، فإن ما يجب التنبية عليه هو أنه لا يمكن استحكام نسبة واحدة على كل النماذج المتناسبة كما مال إلى ذلك السجلماسي في معالجته. فقد أخذ بنسبة الطباق أخذاً يبدو مطلقاً. وهذا أمر أدى به إلى أن يضل السبيل ويتعثر صوابه، إذ واجه نماذج من نسبة النظير وأخذها على نسبة الطباق، كما هو الحال عندما استشهد بقوله تعالى: ( ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم )<sup>٧١</sup> في مقام حديثه عن نسبة الطباق. وهو أمر مردود يثير الاستغراب.

لقد رأى السجلماسي أن هذا الآي لحقه الحذف المقابلي، أي أنه على مبنى المتناسبة و« تقدير محذوفاته كما قال المفسرون: ويعذب المنافقين إن شاء فلا يتوب عليهم، أو يتوب عليهم فلا يعذبهم»<sup>٧٢</sup>. فإن أخذنا الآية بمحذوفيها المقدرين على نسبة الطباق التي انتصر لها السجلماسي صرنا إلى معطى يثير العجب، وهو حذف الثاني (فلا يتوب عليهم) والرابع (فلا يعذبهم). معناه أن النسبة الأولى لم يلحقها الحذف، على حين حذف حدا النسبة الثانية معاً. وبالتالي صرنا في النسبة الثانية إلى محذوفين مترابطين ومتلازمين (الثاني والرابع) وهو أمر لا يعقله عاقل. ويمكن بيان ذلك كما يلي:

§§§

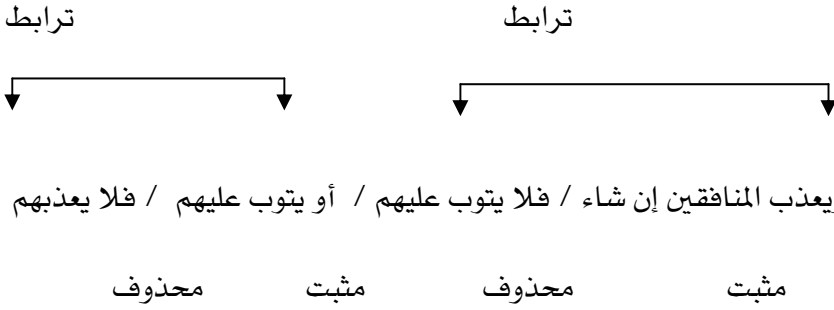


ويعذب المنافقين إن شاء / فلا يتوب عليهم / أو يتوب عليهم / فلا يعذبهم

مثبت محذوف / مثبت محذوف / مثبت محذوف

أما إذا حاولنا أن نأخذ الآية على نسبة النظير، لكن دون أن نقيدها اشتغالها عكس ابن البناء، أي دون أن نشترط أن يحاصر المثبتان المحذوفين، فإن الحذف المقابلي عندئذ يصير مقبولاً مستساغاً، حيث نكون إزاء حذف الثاني من النسبة الأولى (فلا يتوب

عليهم) والثاني من النسبة الثانية (فلا يعذبهم)، أي حذف التالي من كلتا النسبتين لدلالة المقدمين عليهما بالتلازم والتضاييف. وبهذا نكون أمام حذف عنصرين شديدي الصلة بالمتبئين، وتبقى هذه الصلة مؤشرة عليهما. ويمكن توضيح ذلك كما يأتي :



أما قوله تعالى : ( ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء )<sup>٧٣</sup>، وهي الآية التي استشهد بها ابن البناء كما رأينا في إطار الاكتفاء ورصد فيها نسبة النظير، وأوردها السيوطي مثالا للاحتباك<sup>٧٤</sup>، فإن السجلماسي ظهر له أن تركيب الحذف في الآية تركيب بسيط، أي أنه على غير مبنى المتناسبة. فالآية بالنسبة إليه من الاكتفاء حذف فيها المعطوف عليه وبقي واو العطف في صدرها ثابتا مشيرا إليه؛ وتقديره: « مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء». وبهذا تمثل هذه الآية عند السجلماسي نموذجا للارتباط العطف في أسلوب الاكتفاء، حيث حذف "المعطوف عليه" لدلالة "المعطوف" عليه بحكم ترابطهما وتلازمهما في التركيب. ولنا في هذا المقام أن نورد معالجة السجلماسي للآية بنصه. يقول:

« وقوم يزعمون أن سببويه يزعم أن قوله عز وجل: "ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء" من نوع الحذف المقابلي، وذلك أنه قال في باب ترجمته: "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار": ( ومثله في الاتساع: "ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء" فلم يُشَبَّهوا بالناعق، وإنما شُبَّهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: ومثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام

والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى). فهذا قوله، وليس فيه ما يقطع على أن الآية في هذا النوع، إلا في أحد أجزاء القول، فإنه اكتفى من الأول بالثالث فقط للنسبة بينهما، وذلك أنه اكتفى بـ"الذي ينعق" وهو الثالث المشبه به من المشبه وهو الكناية المضاف إليها في قوله: "ومثلكم" وهو الأول. واقترن إلى هذا الجزئي في هذه المادة: التشبيه المركب والمقابلة على ما ستقف عليه فيما يرد من الكتاب بحول الله تعالى. وهذا هو الذي غلّط من وضعه في هذا النوع، وإنما هو في نوع الاكتفاء للارتباط العطفى على ما سلف من قولنا<sup>٧٥</sup>.

وإذ جرد السجلماسي الآية من الحذف المقابلي واعتبر أنها تتطوي فحسب على أسلوب الاكتفاء، فإن ابن الحجاج أنكر الحذف في الآية إطلاقاً كيفما كان نوعه. فالمعنى عنده في الآية تام ومستقصى وصريح لا حذف فيه؛ وكل ما في الآية هو تشبيه الكفار عند عبادتهم الأصنام بالذي ينعق بما لا يسمع. قال:

« عندي أنه لا حذف في الآية. والقصد تشبيه الكفار في عبادتهم الأصنام بالذي ينعق بما لا يسمع، فهو تمثيل داع بداع محقق لا حذف فيه، والكفار على هذا داعون، وعلى التأويل الأول مدعوون<sup>٧٦</sup>. »

وعلى أي، فمهما يكن أمر الاختلاف حول التناسب في هذه الشواهد القرآنية التي استدل بها السجلماسي في إطار الحذف المقابلي والتي تعمدنا إيرادها رغم أن منها ما سبق أن أثبتناه وذلك لتعميق النقاش حولها، فإن مريبط الفرس لدينا هو التلازم بين الحد المثبت والحد المحذوف في هذا اللون البلاغي. فهما حدان متضايقان يقدر المحذوف منهما استناداً إلى علاقته بالمثبت وبناء على سياق الكلام وغرضه.

## ٢,٣ - الحذف:

هو قسيم الاصطلام في نوع الاختزال عند السجلماسي. عرفه بقوله:

« هو قول مركب من أجزاء فيه مشتملة بجملتها على مضمون تنقص عنه بطرح جزء منها هو فضلة أو في حكم الفضلة في الاقتران لإفادة ذلك المضمون<sup>٧٧</sup>. »

واضح من هذا الكلام أن الحذف عند السجلماسي متعلق بإسقاط الفضول من الكلام أو ما في حكم الفضول. وفضول الكلام كما يتضح في معالجته تتجلى في المفعول به، ويتمثل ما في حكم الفضول في الصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه.

إن هذه العناصر التركيبية جميعها وإن كانت لا تعد دئماً أس الكلام فإنها لا تعد في الآن نفسه مما يمكن اطراحه ببسر ويكتمل المعنى مع ذلك، خاصة ما يعتبر في حكم الفضول كالمضاف والمضاف إليه والصفة والموصوف. فالعلاقة بين طرفي هذين الزوجين وثيقة لا يمكن بموجبها الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وبين الصفة والموصوف بله إسقاط أحدهما إلا إذا قام أحدهما مقام الآخر دالاً عليه. يضاف إلى ذلك أنه قد يجيء المضاف أو الموصوف في الكلام فاعلاً أو نائب فاعل أو اسم كان وأخواتها أو اسم إن وأخواتها؛ وبالتالي يصير من عمد الكلام التي يصعب الاستغناء عنها. وكذلك المفعول به، وإن كان عند اللغويين فضلة يمكن أن تستغني عنها الجملة فإنه لا يقل أهمية عن العناصر الأخرى في العبارة البلاغية، بل قد يكون المفعول به البؤرة التي تنصب عليها كافة المعاني والوقائع والعلائق في الكلام؛ ومن ثمة فإن حذفه يحتاج إلى تعويض، ويتمثل هذا التعويض في دليل يدل عليه.

واعتباراً لأهمية هذه العناصر في التركيب اللغوي، اشترط السجلماسي في شتى أنواع الاختزال ومنها حذف الفضول وما في حكم الفضول أن يوجد في الكلام ما يدل على المحذوف. وترتبط "الدلالة" عنده في هذا المجال بالسياق والإضافة<sup>٧٨</sup>. وهذا معناه أن العلاقة بين المثبت والمحذوف في أسلوب الحذف عند السجلماسي هي علاقة إضافة وترايط وتلازم.

وعلى هذا الأساس، فإن ما ذهب إليه الزركشي من أنه «إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه دليل»<sup>٧٩</sup> قد يكون صائباً إذا كان وجود المفعول به في الكلام وجوداً نافلاً. أما إذا كان مما تقوم عليه فائدة الكلام فلا بد من دليل يدل عليه أثناء حذفه حتى يتم تقديره، وإلا اختل المعنى وهجن. وبهذا، يجب أن لا نأخذ بمعنى الفضلة في عرف النحاة بكل حذفيره. فالفضلة عندهم تتحدد في الجملة الواحدة المجردة عن السياق؛ وبالتالي يمكن أن نستغني عن المفعول به في الجملة المجردة ومع ذلك يستقيم

المعنى. أما في المجال البلاغي فقد يقوم معنى الكلام كافته على المفعول به ويتعلق به غرضه وسياقه؛ ومن ثمة لا يستقيم حذفه إلا بدليل يؤشر عليه.

إلا أن الذي استثارنا هو أن السجلماسي تحدث عن الارتباط العطفى في إطار "الاكتفاء" الذي يلحق عمد الكلام، وتحدث عما يمكن تسميته بالارتباط الوصفي (الصفة/الموصوف) في إطار "الحذف" الذي يعتري عنده فضول الكلام وما في حكم الفضول؛ وكلاهما من التوابع التي العلاقة بين طرفيهما علاقة تلازم واتحاد. وهو أمر ينطوي على مفارقة.

واستنادا إلى تعريفه، فقد ميز السجلماسي في إطار أسلوب الحذف بين الذي يمس فضلة المفعول به وسماه "الاطلاق"، والذي يمس ما هو في حكم الفضلة كالمضافين والصفة والموصوف وسماه "الانتهاك".

والملاحظ أن السجلماسي لم يتعد ما أورده ابن البناء في أسلوب الحذف ولم يزد عليه، وهو حذف المفعول به، والمضاف إليه، والصفة، والموصوف. لكنه مع ذلك لا نجد فضله في البسط والشرح والتوسع في إيراد الشواهد، خلاف ابن البناء الذي كان حديثه عن الحذف مقتضيا جدا.

### ١،٢،٣ - الاطلاق:

يتعلق هذا الأسلوب عند السجلماسي كما قلنا بـ « حذف القيد المسمى مفعولا به... وحذفه مهيع من كلام العرب، طافحة به اللغة والقرآن، وليس يحصى كثرة»<sup>١</sup>. ويرى ابن الأثير أن اللطائف فيه أكثر وأعجب<sup>٢</sup>.

وقد ميز السجلماسي في إطار هذا المصطلح بين أسلوبين هما: "الاخترام" و"الإهمال". فالأول هو « حذف قيد القول المدعو مفعولا به، والمحل مقتض له، فإذا حذف والمعنى عليه قاطع به حيث المحل مقتض لتقدمه فكأنه مصرح به»<sup>٢</sup>. معناه أن المفعول به في هذا الأسلوب ضروري لتحقيق الفائدة، وأن الكلام يقتضيه ويتعلق به، فإذا حذف دل عليه الباقي لارتباطه به.

ومن صور ذلك عنده قوله عز وجل: ( كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون)<sup>٨٣</sup>.

يرى السجلماسي أن في الآية محذوفا مكررا لأهميته، وهو ما يجعل النفس تطمح لتصوره وإدراكه، وهو المفعول به. وتقديره: «كلا سوف تعلمون عاقبة أمركم، ثم كلا سوف تعلمون عاقبة أمركم». وقد دل عليه سياق الآية الذي هو التهديد والوعيد لشدة ارتباطه بالباقي؛ فهو ذو صلة بالمتبث ملازم لسياقه.

أما الإهمال فهو: « حذف القول المدعو مفعولا به حيث المحل غير مقتض له. وإذا حذف والمحل غير مقتض له فذلك لأنه حينئذ متناسى جملة، والذهن معرض عن تقديره بالشخص»<sup>٨٤</sup>.

ولعل هذا الأسلوب لا يهتم مجال اشتغالنا لأنه لا يحفل بالترابط بين المثبت والمفعول به المحذوف. فالمحذوف هنا فضلة عارضة وجودها وعدمها سيان. وقد يكون عدمها في القول أفضل وأبلغ.

ومن نماذج ذلك قوله تعالى: ( هو الذي يحيي ويميت )<sup>٨٥</sup>.

فلا شيء في سياق الآية يقتضي أن يقدر المفعول به المحذوف ولا أن يعين. فالمعنى تام دونه.

### ٢،٢،٣ - الانتهاك:

هو « حذف ما يجري مجرى الفضلة»<sup>٨٦</sup>. وقد أدرج السجلماسي كما أسلفنا الذكر في هذا الأسلوب: حذف المضاف، وحذف المضاف إليه، وحذف الصفة، وحذف الموصوف.

### ١،٢،٢،٣ - حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه:

معلوم أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة وثيقة<sup>٨٧</sup>. ونظرا لشدة ترابطهما وحاجة أحدهما إلى الآخر اعتبر أبو نصر الفارابي ( ت ٣٣٩ هـ ) المضافين في صناعة النحو

من المضافين في صناعة المنطق، حيث إذا عقل أحدهما انجر الفكر إلى الآخر مباشرة.  
يقول:

« وجميع ما تسمع نحويي العرب يقولون فيها إنها مضافة فإنها داخلة تحت  
المضاف الذي ذكرناه على الجهات التي عند الخطباء والشعراء وعلى الرسم الأول الذي  
رسم به أرسطو طاليس المضاف في كتابه في "المقولات" <sup>٨٨</sup>.

لهذا الأمر، فإن إسقاط أحد المضافين يستدعى أن يقوم المثبت مقامه دالا عليه.  
وبذلك فإن العلاقة بين المثبت والمحذوف في تركيب الإضافة علاقة تلازم.

ينسحب هذا على المضاف؛ خاصة وأنه عنصر أساسي في تركيب الإضافة، «  
حيث يتفق أن يكون عمدة في قضية فاعلا مثلا» <sup>٨٩</sup>. وبالتالي فإنه «يجري مجرى الفضلة  
بالعرض» <sup>٩٠</sup>؛ ومن ثمة فإن حذفه يقتضي أن يثبت المضاف إليه في الكلام ليدل عليه.

ومن صور هذا النوع قول أبي ذؤيب الهذلي:

أَمْنُكَ الْبَرْقُ أَرْقُبُهُ فَهَاجَا      فَبِتَّ إِخَالُهُ دُهُمًا خَلَاجًا <sup>٩١</sup>

قال السجلماسي ملاحظا حذف المضاف في البيت:

« وفيه حذف المضاف في ثلاثة مواضع: أحدها قوله: "أمنك البرق" أي من  
ناحيتك، والثاني قوله: "فبت إخاله" أي إخال صوته، وإنما أراد صوت رعه فأضمر ذكر  
المصاحب لتقدم ذكر مصاحبه وهو مهيع من كلامهم. والثالث قوله: "دهما" أي أصوات  
دهم خلاج» <sup>٩٢</sup>.

لقد كان الدليل إلى المضاف في هذه المواضع وجود المضاف إليه وقيامه مقامه  
على سبيل المجاز لاعتلاقيهما في التركيب النحوي والدلالي.

٢،٢،٢،٣ - حذف المضاف إليه:

إن موقع المضاف إليه في تركيب الإضافة موقع أقوى من موقع المضاف. فوجوده يعني حتما وجود المضاف، والعكس غير صحيح، لذلك يعسر إسقاطه في الكلام دون أن يضطرب المعنى ويتأثر التركيب وذلك لشدة حاجة "المضاف" إليه. لذا «فإنه قليل الاستعمال»<sup>٩٣</sup>، فأغلب البلاغيين تحدثوا عن حذف المضاف، وذيّلوا حديثهم بوافر الأمثلة من القرآن والشعر والنثر، لكنهم لم يرجعوا على حذف المضاف إليه لأنه نادر الوجود، ومن تحدث عنه كان ذلك على خلسة<sup>٩٤</sup>.

لكن بالنسبة إلى السجلماسي هذا لا يعني استحالة وقوعه في الكلام أو قبحه فيه، إذ يمكن أن يحذف المضاف إليه لأن « مسوغي الشرط من قطع الدلالة وشهادة السماع ببيحانه»<sup>٩٥</sup>. وذلك وفاء لقاعدته، حيث يقوم المضاف مقامه دالا عليه، ويقدر بمقتضى العادة والسماع وجري الذكر والسياق من جهة وبموجب الإضافة من جهة ثانية.

ومنه قوله تعالى: ( تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض )<sup>٩٦</sup>.

فقد حذف المضاف إليه في الآية. ورغم أنه عظيم الصلة بما سبقه فقد استغنى عنه لكون « دلالة السياق والإضافة قاطعة فساغ ذلك»<sup>٩٧</sup>. وتقديره: «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعضهم».

### ٣,٢,٢,٣ - حذف الموصوف وإبقاء الصفة:

إن العلاقة بين الصفة والموصوف أوثق من العلاقة بين المضافين وأقوى منها. إنهما عنصران متحدان في التركيب إذا عقل أحدهما عقل معه الثاني، حيث الصفة هي عينها الموصوف في المعنى. فإذا قلت: « ألف ذاك الرجل الطويل كتابا»، فإن "الطويل" هنا هو نفسه "ذاك الرجل" حيث صفة الطول محمولة عليه، وأيضا "ذاك الرجل" هو نفسه "الطويل" حيث إنه موضوع الطول هنا.

واعتبارا لهذا، انسحبت مقولة الإضافة على تركيب الصفة في أسلوب الحذف عند السجلماسي. فهي المؤشر على المحذوف والمشعر بوجوده. وبذلك فإن النسبة بين المثبت والمحذوف في تركيب الصفة نسبة تضاييف وتلازم، خاصة في حذف الموصوف وإبقاء



الصفة، حيث الصلة بين الموصوف المحذوف والصفة المثبتة صلة تلازم تنبئ بمقتضاها الثانية عن الأول.

ومن صور ذلك قوله تعالى: ( هو الذي أرسل رسوله )<sup>٩٨</sup>.

والمراد: الذي أرسل محمدا رسوله. فقد حذف الموصوف (محمد) في هذه الآية، والذي دل عليه هو ورود الصفة ثابتة (الرسول). وغني عن الإيضاح أن العلاقة بين "الرسول" كصفة وذات محمد صلى الله عليه وسلم علاقة تلازم وتضاييف، حيث يكتفى بأحدهما عن الآخر وتتم الدلالة والفائدة. وعليه، فإن فكر المستمع ينجرّ غبّ وقوفه على "الرسول" كصفة إلى تصور موضوع هذه الصفة وتعيينه في شخص محمد صلى الله عليه وسلم بناء على مبدأ الترابط بينهما واستنادا إلى سياق الآية أيضا.

### ٤,٢,٢,٣ - حذف الصفة وإبقاء الموصوف:

أما حذف الصفة وإبقاء الموصوف مقامها فإنه أقل وجودا من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، ولا يكاد يقع في الكلام إلا نادرا<sup>٩٩</sup>.

وما يبرر ذلك أن وجود الصفة في الكلام يلزم عنه وجود الموصوف الذي هو موضوع لها، فإن حذف دلت عليه الصفة وقدر شخصه بالسياق والإضافة. في حين أن وجود الموصوف كذات لا يستلزم جبرا وجود صفة من صفاته في الكلام أو إيرادها. ومن هنا يصعب الحديث عن وجود محذوف في الكلام هو الصفة إلا إذا أوجب السياق ذلك واقتضاه جري الذكر وكثرة السماع.

وعلى هذا النحو يرى السجلماسي أن هذا الأسلوب « وإن كان أيضا بحكم بادي الرأي مندفع الظاهر مردوده، فشرطا قطع الدلالة وشهادة السماع مسوغ وشاهد»<sup>١٠٠</sup>. وأكثر ما يجيء للتفخيم والتعظيم للنكرات و « كأن التكرير إذ ذاك علمٌ عليه مُنَادٍ به»<sup>١٠١</sup>.

ومن نماذجه في التنزيل قوله تعالى: ( الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف )<sup>١٠٢</sup>.

يخلص الناظر إلى حذف الصفة في موضعين -من الآية - متعلقين بالنكرة، وتقدير ذلك: « الذي أطعمهم من جوع شديد وآمنهم من خوف عظيم ». وقد حذفت الصفتان هنا على سبيل المبالغة والتفخيم، دل عليهما الموصوفان استنادا إلى سياق الآية.

#### ٤ - خاتمة :

انتهى مما سبق إلى أن الدرس البلاغي العربي قد اهتم بدقة بالعلاقات والروابط بين طرفي أسلوب الحذف ؛ وهي علاقات تتصل بمفهوم الدلالة. وقد تعمق الأمر أكثر عند السجلماسي الذي ضبط مفهوم الدلالة في الحذف في آليتين أساسيتين هما : السياق والإضافة . فالأولى توضح ما يستند إليه المتلقي لإدراك الحذف في الكلام وتعيين المحذوف . والثانية تعزز ذلك وتبرز التناسب والتلازم بين ما أبقى وما ألقى .

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

- الإتيقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٧٣.

- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، اعتنى به وراجعه عماد بسيوني زغلول، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٥.

- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢.

- تحرير التحرير: ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق د. حفني محمد شرف، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، (د-ت).

- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٦.

- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ضبط محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، (د-ت).

- ديوان الهذليين: دار الكتب المصرية، ١٩٤٥.

- الروض المربع في صناعة البديع: ابن البناء المراكشي العددي، تحقيق رضوان بن شقرون، ط١، الدار البيضاء.

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية.

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ابن رشيقي القيرواني، تحقيق د. محمد قرقزان، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٨.

- الكتاب: أبو بشر سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.
- كتاب الحروف: أبو نصر الفارابي، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، (د - ت).
- الكلبيات: أبو البقاء الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانه، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (د - ت).
- المنزح البديع في تجنيس أساليب البديع: أبو محمد القاسم السجلماسي، تحقيق علال الغازي، ط١، دار المعارف، الرباط، ١٩٨٠.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء: أبو الحسن حازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط٣، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٨٦.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، ط١، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: أبو منصور الثعالبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٦.

## الحواشي

- 1 - المنزغ البديع في تجنيس أساليب البديع . أبو محمد القاسم السجلماسي . تحقيق د. علال الغازي . ط ١ . دار المعارف . الرباط . ١٩٨٠ .
- ٢ - ظاهرة الحذف في الدرر اللغوي . د. طاهر سليمان حمودة : ١٠٣ .
- ٣ - الكتاب . سيويه : ١٥٣/١ .
- ٤ - الخصائص . ابن جني : ٣٦٠/٢ .
- ٥ - دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجاني : ١٢٠ .
- ٦ - المثل السائر . ضياء الدين ابن الأثير : ٢٦٨/٢ .
- ٧ - تحرير التخبير . ابن أبي الإصبع : ٤٦٢ .
- ٨ - نفسه : ١١٢ .
- ٩ - سورة المائدة : ٣ .
- ١٠ - سورة النساء : ٢٣ .
- ١١ - الإيضاح . الخطيب القزويني : ١١٣ .
- ١٢ - سورة البقرة : ٢١٠ .
- ١٣ - سورة يوسف : ٣٢ .
- ١٤ - الإيضاح : ١١٣ .
- ١٥ - البرهان في علوم القرآن . بدر الدين الزركشي : ١٠٨/٣ - ١١١ .
- ١٦ - الالتقان في علوم القرآن . جلال الدين السيوطي : ٥٨/٢ - ٥٩ .
- ١٧ - البرهان في علوم القرآن : ١١١/٣ - ١١٢ .
- ١٨ - المثل السائر : ٢٦٨/٢ .
- ١٩ - نفسه : ٢٦٨/٢ - ٣١٩ .
- ٢٠ - منهاج البلغاء . أبو الحسن حازم القرطاجني : ٦٥ .
- ٢١ - الروض المرعب . ابن البناء المراكشي العددي : ١٤٣ .
- ٢٢ - التكاثر : ٥ .
- ٢٣ - الروض المرعب : ١٤٣ .
- ٢٤ - سورة النمل : ١٢ .
- ٢٥ - اليتيمية : ٢٨٥/٤ - الروض المديح : ١٤٥ - المنزغ : ١٩٨ .
- ٢٦ - الروض المرعب : ١٤٥ - ١٤٦ .
- ٢٧ - نفسه : ١٤٣ .
- ٢٨ - سورة البقرة : ١٧١ .
- ٢٩ - الروض المرعب : ١٤٤ .
- ٣٠ - سورة الأنبياء : ٥ .
- ٣١ - الروض المرعب : ١٤٣ - ١٤٤ .
- ٣٢ - سورة الأنبياء : ٢٢ .
- ٣٣ - الكليات . أبو البقاء الكفوي : ١٢٥ .
- ٣٤ - الروض المرعب : ١٤٦ .
- ٣٥ - المنزغ : ١٨٨ .
- ٣٦ - نفسه : ١٨٦ .
- ٣٧ - نفسه : ١٨٦ - ١٨٧ .
- ٣٨ - نفسه : ١٨٧ .
- ٣٩ - نفسه .
- ٤٠ - نفسه : ١٨٨ .
- ٤١ - نفسه : ١٨٩ .
- ٤٢ - نفسه : ١٨٨ .

- الكليات : ١٢٤ .	٤٣
- العمدة . ابن رشيقي القيرواني : ٤٣٣/١ .	٤٤
- البرهان في علوم القرآن : ١١٨/٣ .	٤٥
- الكليات : ٣٨٥ - ٣٨٦ - سورة البقرة : ٣ .	٤٦
- سورة الزمر : ٧٣ .	٤٧
- المنزع : ١٩٠ .	٤٨
- سورة آل عمران : ٢٦ .	٤٩
- المنزع : ١٩١ .	٥٠
- ديوان الأخطل : ٣٩٩ - المنزع : ١٩٤ .	٥١
- المنزع : ١٩٥ .	٥٢
- نفسه : ١٩٥ .	٥٣
- البرهان في علوم القرآن : ١٢٩/٣ .	٥٤
- سورة هود : ٣٥ .	٥٥
- البرهان في علوم القرآن : ١٢٩/٣ .	٥٦
- الالتقان في علوم القرآن : ٦١/٢ .	٥٧
- نفسه .	٥٨
- نفسه .	٥٩
- نفسه : ٦١/٢ .	٦٠
- سورة البقرة : ٢٢٢ .	٦١
- المنزع : ١٩٧ .	٦٢
- سورة الأنبياء : ٥ .	٦٣
- المنزع : ١٩٦ .	٦٤
- سورة النمل : ١٢ .	٦٥
- المنزع : ١٩٧ - ١٩٨ .	٦٦
- البرهان في علوم القرآن : ١٣٠/٣ .	٦٧
- المنزع : ١٩٧ - ١٩٨ .	٦٨
- نفسه : ١٨٧ .	٦٩
- عن البرهان في علوم القرآن : ١٣٠/٣ .	٧٠
- سورة الأحزاب : ٢٤ .	٧١
- المنزع : ١٩٦ - ١٩٧ .	٧٢
- سورة البقرة : ١٧١ .	٧٣
- الإلتقان في علوم القرآن : ٦١/٢ .	٧٤
- المنزع : ١٩٨ - ١٩٩ .	٧٥
- عن البرهان في علوم القرآن : ١٣٢/٣ .	٧٦
- المنزع : ٢٠١ .	٧٧
- نفسه : ١٨٨ .	٧٨
- البرهان في علوم القرآن : ١١٣/٣ .	٧٩
- المنزع : ٢٠١ .	٨٠
- المثل السائر : ٢٩١/٢ .	٨١
- المنزع : ٢٠٢ .	٨٢
- سورة التكاثر : ٣ - ٤ .	٨٣
- المنزع : ٢٠٣ .	٨٤
- سورة غافر : ٦٨ .	٨٥
- المنزع : ٢٠٤ - ٢٠٥ .	٨٦
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية . مصطفى حميدة : ١٦٨ .	٨٧

- 
- ٨٨ - كتاب الحروف . أبو نصر الفارابي : ٨٨ .  
٨٩ - المنزع : ٢٠٥ .  
٩٠ - نفسه .  
٩١ - ديوان الهذليين : ١٦٤/١ - المنزع : ٢٠٦ .  
٩٢ - المنزع : ٢٠٦ .  
٩٣ - المثل السائر : ٢٩٧/٢ .  
٩٤ - ينظر مثلا المثل السائر : ٢٩٧/٢ - ٢٩٨ .  
٩٥ - المنزع : ٢٠٦ .  
٩٦ - سورة البقرة : ٢٥٢ .  
٩٧ - المنزع : ٢٠٧ .  
٩٨ - سورة الفتح : ٢٨ .  
٩٩ - المثل السائر : ٣٠١/٢ .  
١٠٠ - المنزع : ٢٠٨ .  
١٠١ - نفسه .  
١٠٢ - سورة قريش : ٤ .